أنصفهم الرئيس وخذلهم المسئولون.. خريجو ومعاقو لحج يصرخون:

إنهم يبتلعون أرضنا!!

سماسرة يقتطعون ٢٠٠ فدان من أراضي الشباب والمعاقين ويتربصون بالبقية

■ عن آمال حاصرتها الآلام، وأحلام تكالبت عليها الكوابيس وقطعت الطريق عليها الى الحقيقة التي أوشكت أن تكون.. نحاول أن نزيح صخرة تجاهل.. وغبار نسيان وتساهل.
ضد الاعتداء على المستقبل قبل الحاضر، وتحالفاً مع فجر يتأهب للنزول الى الحقل الوطني، نحاول أن نوصل الى من يهمه الأمر صدى وصرخة شباب خريجين ومعاقين أنصفهم رئيس الجمهورية، ثم جاء من يسطو على حقهم وحلمهم، ويحرمهم التمتع بالعمل والأمل.

أحمد حسن عقربي

لاتزال قضية الاستحواذ على أراضي خريجي «كلية ناصر للعلوم الزراعية»، و«المعاقين» في محافظة لحج، والتي منحتهم اياها توجيهات رئيس الجمهورية وتسلموا بموجبها عقود التمليك.. لاتزال محل غموض واستفهام كبيرين، بسبب تعثر كافة الجهات والأجهزة التنفيذية والمحلية والقضائية والأمنية في تنفيذ احكام القانون والقضاء والسلطات المختلفة، المؤكدة على حق الخريجين والمعاقين في تملك الأرض الممنوحة من الدولة، وازالة كافة اشكال البسط والاستحواذ، والتي ابتلعت الثلث من المساحة الكلية وتتربص بالباقي!

لله هناك من طمع واستحوذ عنوة على الأرض.. وهناك أحكام وقرارات باتت لم تنفذ وسلطات تهاونت في التنفيذ.. وأخيراً.. هناك معاقون يعانون لسنوات في سبيل حق ثابت ومسلوب.. وشباب يشكون مرارة الظلم وقسوة الواقع الذين حاصر وكاد يفتك بأحلامهم المسلوبة.

أولا الأمل.. ألماً!!

كانت، ولاتزال، توجيهات رئيس الجمهورية تقضي بتوزيع مساحات من الأراضي المتوافرة على الشباب والخريجين ومحدودي الدخل، لغرض الاستفادة منها في العمل الزراعي والسكن، وكما هو مأمول.. فإن ذلك كفيل بأن يخلق فرصاً متزايدة وجيدة للعمل وتشغيل الشباب والخريجين وبالتالي امتصاص البطالة وتقليص مضارها ومفاسدها، وأيضاً استثمار المساحات الشاسعة المهدورة من الأرض في أعمال الزراعة واستصلاح اخرى لمشاريع السكن وغيرها.

عطفاً على توجيهات رئيس الجمهورية، وبموجبها.. حصل خريجو كلية ناصر للعلوم الزراعية وعدد آخر من المعاقين على أرض قدرت مساحتها بـ٧٠٠ فدان، ضمن «جمعية الأمل» متعددة الأغراض، في منطقة «بئر جابر» الزراعية، في محافظة لحج، وتسلم هؤلاء عقود التمليك فعلياً وراودتهم الطموحات بأن يحولوا تلك المساحة الجرداء الى جنة خضراء.. وأن يحققوا مشاريعهم الخاصة في العمل والانتاج والسكن.. وكان حاضراً في الطموح أن جزءاً مهماً من وظيفة مشروع كهذا يتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للمحافظة ومحليات مجاورة. قسمت المساحة ٧٠٠ فدان الى ٢٤ قطاعاً زراعياً، يستفيد منها أكثر من ٣٠٠ خريج ومعاق، وعلى ضوء ذلك منح هؤلاء عقود التمليك الخاصة. وما أن وضع الخريجون والمعاقون اقدامهم على أول الحلم والحقيقة.. حتى هجم كابوس وقطع الطريق!! وهكذا كان أول الأمل.. ألماً!

«سماسرة الأراضي» وأعوانهم بدأوا يفتكون بالشباب.. تجاهل وتساهل السلطات المختلفة في المحافظة شجع متنفذين ومعتدين على ابتلاع حوالي

عشرات الشكاوى والتوجيهات والأحكام تعطلت.. والمعتدون يواصلون اطلاق النار!!

٢٠٠ فدان من المساحة الكلية.

معاناة يومية انفتحت في وجه الشباب والمعاقين.. مسلسل متوحش ويومي من التهديد والوعيد جابه الشباب من قبل «الصبيحي» المستثمر، وأعوانه»!

لا حياة لمن تنادي!

مازن ناصر علي –خريج كلية ناصر للعلوم الزراعية وأحد المستفيدين من المشروع– يتحسر وهو يتحدث عن مائتي فدان استحوذ عليها المستثمر «الصبيحي» وأضافها الى مزرعته المجاورة.

يضيف مازن: استشعرنا خطر المخطط الاستحواذي وقررنا بسط أيدينا على أراضينا ضمن المساحة الممنوحة لنا نحن المعاقين في «جمعية الأمل» حتى لا تمتد اطماعه وتبتلع كامل الأرض.. وقررنا البقاء في الأراضي وحراستها ليلاً ونهاراً –بالتناوب.

بدأ المعاقون وزملاؤهم في العمل– قشب وتقسيم الأرض الى قطاعات وتصفيتها من المخلفات تمهيداً لزراعتها بعد قروض حصلوا عليها من بنك التسليف الزراعي.. وبالترافق.. واصل أعوان الصبيحي مسلسل التهديد باطلاق الأعيرة النارية ليلاً، على مواقع الشباب والمعاقين في المزرعة لارغامهم على ترك الأرض. ويؤكد مازن: «قدمنا بلاغات الى الأمن والنيابة العامة التي حولت القضية الى المحكمة الابتدائية في الحوطة». وبالرغم من ذلك لم يأبه الرجل وواصل توسعه في الأرض.

يتساءل خريجو كلية ناصر باستياء وحيرة عن أربعة بلاغات تقدموا بها الى ادارة البحث الجنائي بالمحافظة ضد السماسرة المعتدين على الأراضي والذين يهددون الشباب والمعاقين والمهندسين.. ومع ذلك لا شيء حدث ولم يجدوا تجاوباً من أحد؟!!

هيئة المساحة تناشد

في ٣٠/٤/٢٠٠٧م، خاطب مدير عام فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني المهندس فؤاد صدقي الشامي وفي مذكرة رسمية، وكيل نيابة الأموال العامة م/لحج، بأنه قد تم اعتراض المهندسين المختصين من مكتب الهيئة من قبل أشخاص يدعون ملكية الأرض وكذا التهديد من قبل المستحوذ على الأرض.. وأن المهندسين أفادوا أن الاستحداثات لاتزال مستمرة في الأرض المذكورة من خلال اعمال المسح والتسويم وغرس الأشجار الصغيرة على أرض جمعية الأمل التي فيها مزارع قائمة وآبار ارتوازية.

وطالب مدير فرع الهيئة بأن تتخذ نيابة الأموال العامة اجراءات عاجلة وقانونية لمنع الاعتداء والاستحداثات في الأرض المملوكة للدولة، وضبط المعتدين وازالة الأعمال التي أحدثوها.

قبض.. وإفراج!

وفي رسالة من قطاع الخريجين والمعاقين الى رئيس نيابة محافظة لحج بدر العارضة، تم وضع النيابة في صورة ما يحدث على الأرض من اعتداءات من قبل اشخاص تحتفظ الصحيفة باسمائهم.. وعلى ضوء ذلك وجه رئيس النيابة مدير أمن البحث الجنائي ومدير أمن ثُبن «باتخاذ الاجراءات».

بحسب ما أفاد المهندس مازن ناصر فإنه قد تم ضبط عدد من سماسرة الأراضي المعتدين على المساحة الممنوحة للشباب والمعاقين في ٢٩/٣/٢٠٠٧م، وكانوا يقومون حينها بإطلاق النار على مخيم المهندسين الشباب وتم ضبط المعتدين من قبل «الأمن المركزي».

بالرغم من ذلك، إلاّ أن ادارة البحث الجنائي أمرت باطلاق المحتجزين والافراج عنه، ليعودوا بعدها الى ممارسة اعتداءاتهم واطلاق النار كالسابق!!

.. ولكن!!

رسالة أخرى من مدير فرع هيئة المساحة الى محافظ لحج بتاريخ ٢/٤/٢٠٠٧م، أطلعه خلالها على اعتداءات «الصبيحي» وآخرين –مسح، استحداثات واستحواذ، بصورة عشوائية مطالباً المحافظة بتوفير طقم لحماية الموقع بصورة دائمة وضبط المعتدين ووقف الاستحداثات حماية للأراضي الممنوحة من الضياع. وجه المحافظ مدير أمن المحافظة بهذا الخصوص، وهذا بدوره وجه نائب مدير الأمن قائد الأمن المركزي بتنفيذ توجيهات المحافظ.. ولكن!!

أحلام تبخرت

كثرة البلاغات والرسائل والتوجيهات لم تجد نفعاً.. الاعتداء على أراضي الخريجين والمعاقين لايزال مستمراً.. التهديد واطلاق النار على مخيمات الشباب يتواصل بتزايد.. الشباب والمعاقون هم ايضاً يتمسكون بالصبر ولا ينوون التخلي أو التنازل عن حقهم وملكيتهم واحلامهم. يتشبث الشباب والمعاقون بحبل القانون ويلحون في حماية حقوقهم بالطرق القانونية «فسنطرق وسنطرق أبواب الجهات ذات العلاقة كافة».

عقول المهندسين الخريجين تنظر الى المستقبل، الى تمهيد وفلاحة الأرض وتوفير قروض لشراء المضخات وحفر آبار ارتوازية لري الأراضي وتحويلها الى جنات خضراء كما يحلمون ويعدون.

دعوتهم هي: على الجهات المعنية حسم المسألة ووضع حد للعراقيل التي يختلقها المتنفذون والسماسرة أمام تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية، واستعادة اراضي الشباب المنهوبة وردع المعتدين.

عقود تمليك

يحلم الشباب والمعاقون باقامة مزارع للأبقار والأغنام والدواجن.. وأخرى للبحوث الزراعية.

ويحلمون بالشروع في إعداد تصور واقعي لاستثمار الأرض بطرق فعالة وممكنة، والحصول على قروض ميسرة من بنك التسليف وصندوق التنمية الاجتماعي.

الشباب يعدون مجدداً الوفاء بما وعدوا به رئيس الجمهورية اثناء تسلمهم عقود التمليك.. شريطة أن تقوم الجهات والسلطات المحلية والأمنية بواجبها ومسئولياتها في حماية القانون وردع المعتدين والمتاجرين بأحلام وأراضي ومشاريع الشباب.. والمستقبل.. فهل تفعل كما يأملون ونطمع؟!

من يجيب؟!

لماذا يواصل المعتدون جناياتهم وتواصل الجهات المعنية تجاهلها وسلبيتها؟ هل هناك من هو فوق القانون وأقوى من أحكام القضاء وأهم من جيل شباب يملؤه الطموح ويحدوه الأمل لخدمة الوطن وصناعة المستقبل المنشود والموعود؟

متى تجدد دعوات ومعاناة «٣٠٠» خريج مهندس ومعاق تجاوباً واهتماماً من المسئولين في الادارات التنفيذية والمحلية والأمنية في المحافظة؟

وهل المجلس المحلي ممثلاً برئيسه المحافظ وأمينه العام، راضون عما يحصل ولا يحصل؟

هذه توجيهات رئيس الجمهورية، وأراضي الدولة، وحق الشباب والمعاقين.. فلماذا يعتدي عليها ولا تحركون ساكناً؟!

من يبادر منكم الى الاجابة؟
إنا لمنتظرون..

«الميثاق» تنقب في مشروع تعثر:

طريق الحسينية - ذمار..

حلم السنين وأدته الادارة السيئة

■ للمرة الثانية يوقف العمل في طريق الحسينية- ذمار، مما يعني ان الطريق لن تنجز نهاية الشهر المقبل كآخر موعد زمني حدده عقد العمل الموقع بين الحكومة اليمنية والشركة المقاولة ممثلة بشركة الرحاب - اليمنية- والشركة المنفذة نوراك- التركية- بثلاثين شهراً بدأت مطلع عام ٢٠٠٥م وتنتهي الشهر المقبل، كطريق استراتيجي بطول ٢٥٤ كيلومتراً وكلفة ٣٨ مليون دولار بتمويل من الصندوق العربي.. وفي الاسبوع الماضي تلقت «الميثاق» صورة من رسالة المناشدة التي رفعها مشائخ وأعيان واعضاء مجلس النواب والمحلي بمديريتي وصابين، فأثرت مناقشة هذا الملف ميدانياً مع الاطراف ذات العلاقة..

تحقيق: منصور الغدره

□ تشققات في الطريق أثناء الرصف نتيجة غياب الدراسة الجيولوجية..

الدكتور عبدالحكيم صوفان– رئيس شركة الرحاب– الشركة المقاولة الذي اتصلنا به أحالنا إلى شركة نوراك التركية– الشركة المنفذة وشريك رئيسي للرحاب في هذا المشروع.

○ المسئول الأول لشركة نوراك نور الدين اصان – الذي تحدث بلكنة غاضبة جمعت ثلاثي اللغات العربية، والتركية، الانجليزية قائلاً :

– فلوس اليمن كله راح هدر.. هذا حرام.. نشتي نسوي طريق كويس، طريق نظيف تمام.. وانتم – وزارة الاشغال– تريدون طريقاً مايمشي فيها أعمى البصر وأعمى البصيرة.. هكذا بدأ حديثه ثم يضيف :

الطريق الذي يريدها استشاري وزارة الاشغال ايمن نوح – هو طريق لسيارة «كروز» وليس لقاطرة – ضيق جداً– نحن نقول لابد ان يكون عرض الخط ٣٠ متراً واستشاري الوزارة يقول اعملوها فقط ٩ أمتار.. كيف يعقل هذا ان نسوي منعطف «رون» بعرض ٩ أمتار وكيف تسير قاطرة بطول عشرين متراً في هذا الطريق..؟ ويضيف نور الدين قائلاً :

– اذا كانوا يريدون أن ينجزوا مشروع الطريق عليهم اولاً ان يصدقوا نياتهم – الاشغال– ويخلصوا العمل لبلدهم.. هذا حرام ومش كويس لليمن..

لاتوجد تصاميم

وحينما قاطعته متسائلاً : هل هذا هو السبب؟ اجاب :

– هناك مشاكل كثيرة اهمها ان الطريق لاتوجد له تصاميم تحدد احداثيات مسار الخط، بحيث يتم العمل وفقها.. وكذلك لاتوجد دراسات وتحاليل جيولوجية وهيدروكلوريكية توضح التربة الصالحة للخط، بحيث لاتحدث انهيارات للطريق مستقبلاً.. والتصاميم التي قدمت لنا عند البدء بتنفيذ الطريق اتضح انها اجريت قبل عشرين سنة ولم يعد هناك اي وجود لعلامات نقاط مسار الطريق.. وعندما اردنا تطبيقها على الارض وجدناها غلط وغير سليمة، فمثلاً التصاميم على الورق تحدد مرور الخط في الوادي وعلى الارض نجده قد مر بثالث جبل من الوادي وهكذا.

فأصبحنا نعد التصاميم والدراسات الجيولوجية ثم التنفيذ بالأعمال الانشائية من الشق والردم وبناء الجدران والعبارات والاسفلت.. لكن استشاري الوزارة يحاول عرقلة العمل...

الوزارة لم تدفع

ويؤكد المسئول بشركة نوراك التركية ان المشكلة الثالثة عدم تسديد المستخلصات «المستحقات» المالية للشركة المنفذة من قبل وزارة الاشغال منذ ستة أشهر.. رغم انهم استقدموا شركة خاصة لإعداد التصاميم واجراء الدراسات الجيولوجية، لكن الوزارة لم تف بدفع مستحقات هذه الأعمال الاضافية.. حيث ان هناك ١٠٠ كيلومترَ تقريباً ٨٠٪ انجزت تصاميمها، وهناك في القطاع الثالث «مشرقة الحسينية» ٤٠ كيلومتراً انجزت كافة الأعمال فيها بما في ذلك الاسفلت، وفي قطاع وبداية الطريق من جهة ذمار هناك ٣٧ كيلومتراً انتهت عملية الردم فيه ويتم حالياً بناء جدران الحماية والعبارات، وفي منطقة عتمة انتهينا من ردم ٣٢ كيلومتراً من ٤٢ كيلو متراً والآن يتم بناء الجدران والعبارات.

نور الدين يقول ساخطاً :

آليات معطلة

احضرنا لأجل تنفيذ الطريق ٤٠٠ آلية معدة ثقيلة جديدة بقيمة ٣٠ مليون دولار.. اضطررنا الى ان نعمل وسط ظروف صعبة لأنه حرام ان نعود بها كما هي دون ان نستفيد منها في المشروع، خاصة ان اجرة نقل هذه المعدات كلفتنا ٣ ملايين يورو الى ان وصلت ميناء الحديدة، وحوالى ١١٠٠ مابين مهندس ومصمم وعامل وموظف منذ ثمانية اشهر والجميع نائمون في الموقع والمعدات متوقفة دون عمل..

ومضت سنتان وبضعة أشهر ونحن على هذا الحال.. التصاميم اللي اعطوها لنا لايمكن ان تتعامل معها حتى وان كنت اعمى، وان كنت بصيراً اصبت بالعمى.. مضيفاً :

– هذا الطريق خرب بيوتنا.. خسارتنا الآن ١٠ ملايين دولار وما استلمناه من مستحقات ٧ ملايين دولار فقط.

اردنا ان نصلح طريقاً كويساً نخالف الطريقة اليمنية المعتادة لكننا لم نستطع فعل ذلك.. واستغرب نور الدين من الطريقة اليمنية في انجاز المشروع بعشوائية وجودة متدنية ومواصفات رديئة، وقال يفترض باليمني خاصة المسئول ان يكون الاحرص في اتقان العمل ويرفض اي تلاعب او خلل.. لكن هنا في اليمن رأيت عكس هذا.. ويؤكد نور الدين: ان العمل في المشروع لم يتوقف وانما متعثر..

السر الغائب

○ ويتفق معه في الرأي المهندس عبدالعزيز العماري المهندس في المشروع – من قبل الشركة المنفذة.. لكنه يضيف الى ذلك بقوله :

– هناك اشخاص لايريدون لهذا المشروع النجاح بسبب ان دراسة الجدوى الاقتصادية التي كان قد اعدها في السابق المهندسون المخضرمون بـ٥٥ مليون دولار والشركة التركية قدمت عطاءها بـ٣٨ مليون دولار.. وهو السعر الطبيعي لتنفيذ مشروع الطريق.. وبذلك تضررت مصالح الكثير ممن كانوا «راكبين» من الفاسدين ان يكون لهم نصيب من فارق السعر، كما انه تحدى وزارة الاشغال ان تثبت ان لديها مهندساً جيولوجياً واحداً..

يريدون رشوة

وقال: الكل في الوزارة يعترضون حتى «الاطفال»، لأنهم يريدون «زلط» رشوة ونحن نرفض ذلك لان هناك في العقد – الاتفاقية – بنداً يمنع الرشوة، وينص اذا اكتشفوا ان هناك رشوة قدمت من قبلنا يتم توقيف مستحقاتنا والتعامل معنا لاحقاً.. ونص العقد هنا يتنبأ باحداث المستقبل – الحالي– بشأن مشروع طريق الحسينية– ذمار ويقول: ان ترخيصاً لاستيراد الديناميت لاستخدامه في التفجير لم نحصل عليه إلاّ بعد ثمانية اشهر.. مضيفاً ان الوزارة بعثت لهم برسالة تطالبهم بإعداد تصاميم جديدة وتغيير الاحداثيات التي عملت قبل عشرين سنة.. لكنهم لم يدفعوا المستحقات مقابل هذا العمل.. ويؤكد العماري : ان هناك تبادل رسائل بين الوزارة والصندوق العربي حول المشروع اكتشفنا منها مؤخراً ان الصندوق العربي أبلغ الجانب اليمني من المرة الاولى لاطلاعه على دراسة المشروع بأنه ينقصه الكثير.. لكن الوزارة اصرت وطلبت من الصندوق الموافقة على مسئوليتها، ماعقب الصندوق على ذلك في رسالة له قال فيها : اي اعمال اضافية او تعديل او تغيير لن نمولها.. هذه الرسالة مع الاسف اكتشفناها في وقت متأخر.. ويقول: لذلك رفض الصندوق في وقت لاحق التمديد لفترة تنفيذ المشروع وتمويل التعديل والاضافات الجديدة مقابل اجراء الدراسات الجيولوجية والتصاميم، وبالتالي لابد وان تتحمل هذه المبالغ وزارة الاشغال، كونها قدمت دراسة للمشروع ناقصة، وأيضاً طلبت منا القيام بالدراسة الجيولوجية وإعداد التصاميم الهندسية..

٣٨ مليون دولار.. ستذهب هدراً

مدة اضافية

ويقول العماري : نحن بحاجة الى «٣٠» شهراً مدة إضافية لانجاز المشروع لان المقاول المنفذ تحوّل الى مصمم ومحلل جيولوجي ومنفذ.

○ منصور عبدالجليل محافظ محافظة ذمار من جانبه حمَّل مسئولية تعثر وبطء العمل في المشروع وتوقف التنفيذ من قبل المقاول– وزارة الاشغال– التي قال: لم تف بدفع ما التزمت به من مستحقات مالية مقابل الأعمال الاضافية والمقدرة بـ٣ ملايين دولار.

○ في حين يرى الدكتور اسماعيل الجند – الذي كلف من رئيس الجمهورية بالمتابعة والاشراف على سير العمل في المشروع عقب توقف العمل في المشروع في شهر اغسطس العام الماضي.. ان الخطأ في الموضوع حدوث تجاوز للاتفاقية من البداية من خلال التغيير في بنودها تعديلاً واضافة بنود جديدة دون الرجوع الى الطرف الممول للمشروع «الصندوق العربي»– اذ ان التصاميم التي قدمت من وزارة الاشغال للشركة المنفذة والتي تمت الموافقة بالتمويل على اساسها لم تكن صحيحة وسليمة عندما اراد المقاول التنفيذ على أرض الواقع بموجبها.. وبالتالي استدعى ذلك الى تكليف المقاول – الشركة التركية – باعداد التصاميم والدراسات الجيولوجية واصبحت هذه البنود الجديدة ضمن الاتفاقية، ونشأ مقابلها حقوق مالية للمقاول، إضافة إلى أن هذا الأمر يتطلب إلى تمديد فترة اضافية للتنفيذ عن الـ٣٠ شهراً المحددة في الاتفاقية.

نقاط الخلاف

لكن الصندوق العربي رفض الاثنين – التمويل الاضافي وتمديد الفترة– واصبحت هنا اشكالية موجودة بين المقاول ووزارة الاشغال.. فأوقف المقاول العمل في المشروع، وبعد ذلك كُلّفت من قبل فخامة الرئيس بالبحث عن حلول وانهاء المشكلة ومواصلة العمل في المشروع.. وعند الاستماع الى الطرفين – المقاول ووزارة الاشغال – اتضح ان هناك خمس نقاط محل خلاف بين الطرفين فعملنا على حلها، والتزمت وزارة الاشغال بموجب ذاك الاتفاق على دفع المبالغ الاضافية للمقاول.

إلاّ ان الوزارة للأسف لم تنفذ أي شيء مما اتفق عليه، وهو الأمر الذي اضطر المقاول الى توقيف العمل مرة أخرى في مشروع طريق الحسينية – ذمار، بعدما كان قد شهد العمل فيه تحركاً وانتعاشاً كبيرين في انجاز السفلتة للمقطع الثالث.. الحسينية – مشرفة– وتكثيف اعمال الشق والاعمال الانشائية في مناطق مغرب عنس وعتمة، وبدأت السفلتة من عتمة باتجاه وصاب، وهي كانت أعمال كلها متعثرة.. ومع ان المشروع يحظى باهتمام ومتابعة شخصية من قبل فخامة الرئيس مباشرة.. إلاّ أن الأشغال لاتعير ذلك اهتماماً ويتضح ذلك من عدم التزامها بالحلول التي وضعت رغم موافقة وزير الاشغال، والآن العمل في المشروع متوقف لأسباب كثيرة منها ما ذكرته آنفاً وأيضاً تأخير صرف المستحقات.

واضاف الجند قائلاً : المقاول لديه حق في بعض مايقوله.. حرصاً منه بألاّ يجري شق إلاّ بعد اجراء الدراسات الجيولوجية لأنه يحرص بألاّ تحدث تساقطات وانهيارات وانزلاقات مستقبلية.

الاشغال خارج النطاق

○ وحاولت الصحيفة الاتصال بوزير الاشغال ونائبه ووكيل الوزارة ومدير عام الطرق والجسور بالوزارة.. لكن جميعهم لم يردوا على الاتصالات المتكررة عدا نائب الوزير الذي قال : ان الملف مرتبط بالوزير شخصياً ولايمكن لأحد ان يتحدث بشأنه سواه.